أكثر من هذا كانت المتون جناية على الدراسات النحوية من ناحية أنها بشكلها الجديد خاصة ما كان منها منظوماً صرفت العقول إليها فاشتغلت بها حفظاً وشرحاً وفكاً لرموزها وأهملت ما عداها، فتوارت فى زوايا النسيان كتب النحو القيمة مثل كتاب (سيبويه) و (المقتضب) و (المفصل) و (الخصائص) أما تلك المتون وما عليها من شروح وتقارير – فقد نقلت البحث النحوى إلى مستوى آخر وجعلته يدور فى جملته حول الألفاظ.

أسلمت رحلة المتون وشروحها دراسة النحو إلى مرحلة الحواشى والتقريرات والتعليقات القائمة على شروح تلك المتون، وهى مرحلة كانت أشد عمقاً وأبلغ جناية على النحو وعلى العربية. كانت تلك المؤلفات – إن صح اعتبارها كذلك – مشبوبة بالنقول المضطربة المتخالفة .. مليئة بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود هذا مع كثرة التعقيد والإلتواء فى العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقى من النحو ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من مختلف الفنون عربية وعقلية ومع التعلق بالاستطراد[1].

فتجربة ابن مالك النظمية تختلف مع تجربة كل من ابن حزم وابن مضاء الأندلسيين فى أنها لم تتجه إلى جذور النحو العربى وأصوله لكنها تشابهت مع محاولات تيسير النحو العربى وإصلاحه فى العصر الحديث فغلب عليها طابع المحافظة وأعنى بذلك أن تلك المحاولات قامت على أساس قبول النحو التقليدى فى جملته ثم أجرت فيه – بخفة أو بقوة يد التعديل والتبديل لتحقق ما ترمى إليه من إصلاح وتيسير، باقية مع ذلك فى حدود الإطار العام للنحو. ولعل ذلك راجع إلى أن تلك المحاولات لم ترتكز ارتكازاً مباشراً على نظرات ومناهج الدرس اللغوى الحديث، وتجربة ابن مضاء القرطبى تعدّ بالفعل محاولة موجهة إلى صميم النحو العربى وأسسه وأصوله التى قام عليها لكن تجربة ابن مالك أرادت أن تجدد أو تضيف شيئاً إلى النحو العربى لكنها لم تأت بجديد، غير أنها وسيلة جديدة من وسائل إفهام

---

(١) د.حمد الطنطاوى – نشأة النحو – ص ٢٥٢.